

الأعمال الجارية

على أن مسألة
العذر بالجهل من
مسائل الخلاف

بقلم

أبي محمد عبد الحميد بن يحيى بن زيد الحجوري

قرأها واطلع عليها

فضيلة الشيخ العلامة

أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري

حفظه الله تعالى

الأعلام الجارية

على أن مسألة
العذر بالجهل من
مسائل الخلاف

بقلم

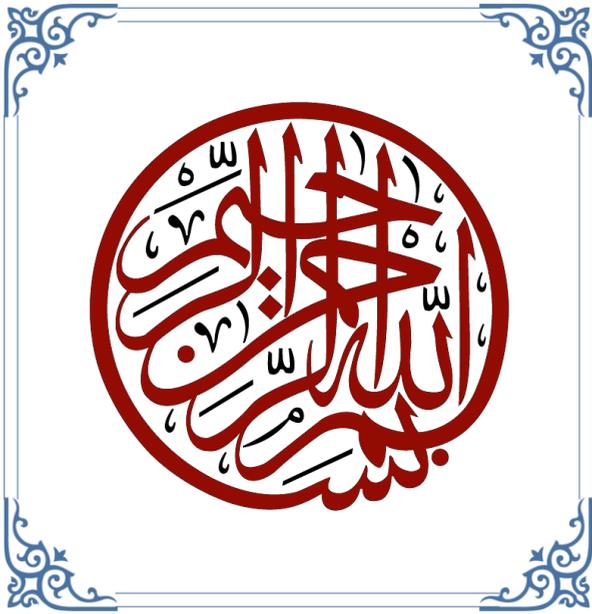
أبي محمد عبد الحميد بن يحيى بن زيد الحجوري

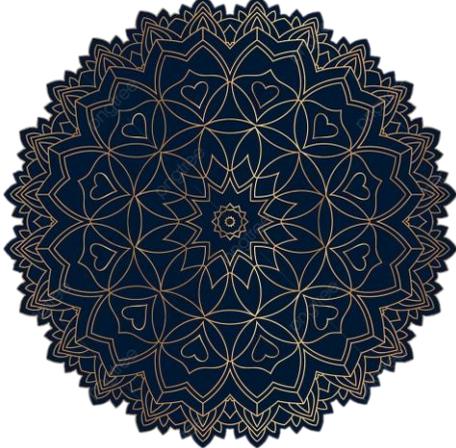
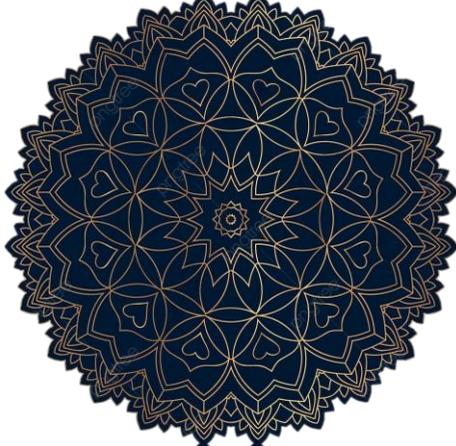
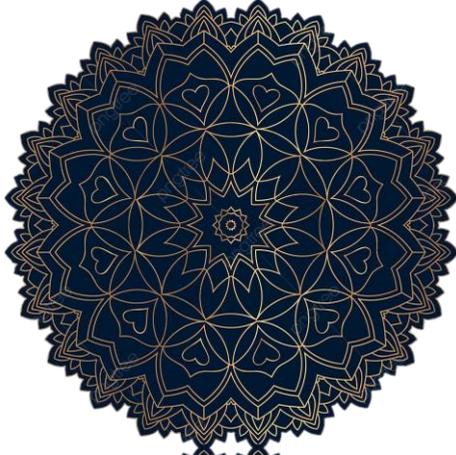
قرأها واطلع عليها

فضيلة الشيخ العلامة

أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري

حفظه الله تعالى





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد فقد منّ الله على الدعوة السلفية في اليمن بشيخنا الإمام مقبل بن هادي الوادعي **رَحْمَةُ اللَّهِ** ثم بخليفته على دعوته شيخنا يحيى الحجوري **حفظه الله تعالى**، وتعلمنا منهم، ومن غيرهم من أهل العلم والدين أن المسائل الخلافية تبقى على ما هي عليه، حتى لا يبدع أو يفسق، أو يكفر فيما لا تبديع فيه ولا تفسيق، ولا تكفير.

ومن هذه المسائل:

❁ مسألة تارك الصلاة:

فهي من المسائل الخلافية بين أهل السنة والجماعة، والأقوال فيها مذكورة في غير موطن، مع أن الذي تطمئن إليه النفس، ونقول به كفره الكفر الأكبر المخرج من الملة، ومع ذلك لا نبدع من اختار القول الآخر.

ومن هذه المسائل:

❁ مسألة العذر بالجهل:

فالخلاف بين العلماء فيها مبسوط مذكور في غير كتاب، وممن صرح بوجود الخلاف شيخنا الوادعي، والشيخ الشنقيطي، والشيخ ابن عثيمين **رَحْمَةُ اللَّهِ** جميعاً، وكفى بهم علماً وفضلاً في معرفة الخلاف، فعلى هذا فلا تبديع، ولا تفسيق، ولا تكفير، فيمن قال بأحد القولين مالم يخالف قولي العلماء.

إذ قد أحدث بعضهم أقوالاً وتفريعات يوالي ويعادي عليها بل وصل الحد ببعضهم إلى تكفير العاذر بأسأل الله السلامة.

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ فِتَاوَاهُ (٢٢٤) حَيْثُ سَأَلَ فِضِيلَةَ الشَّيْخِ: عَنِ الْعِذْرِ بِالْجَهْلِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقِيدَةِ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: الاختلاف في مسألة العذر بالجهل كغيره من الاختلافات الفقهية الاجتهادية، وربما يكون اختلافًا لفظيًا في بعض الأحيان من أجل تطبيق الحكم على الشخص المعين أي إن الجميع يتفقون على أن هذا القول كفر، أو هذا الفعل كفر، أو هذا الترك كفر، ولكن هل يصدق الحكم على هذا الشخص المعين لقيام المقتضى في حقه، وانتفاء المانع، أو لا ينطبق لفوات بعض المقتضيات، أو وجود بعض الموانع. انتهى.

وقال شيخنا مقبل رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِ "غَارَةِ الْأَشْرُطَةِ عَلَى أَهْلِ الْجَهْلِ وَالسَّفْسُطَةِ" (٣ / ٤٤٧ - ٤٤٨).

قد اختلف أهل السنة أنفسهم في هذه القضية في شأن العذر بالجهل في التوحيد، والذي يظهر أنه يعذر بالجهل لقوله عزوجل: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:10]، ولقول الله عزوجل حاكياً عن الحواريين حيث قالوا: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة:111]. فَمَا قَالَ لَهُمْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ كُنْتُمْ قَدْ كَفَرْتُمْ!، ولكن قال: ﴿قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة:111]، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي شَأْنِ أَصْحَابِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف:138].

وفي الصَّحِيحِ - وهو مَرْوِي من حديث جماعة من الصحابة: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِبَنِيهِ: أَيُّ أَبِ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ الْأَبُ، قَالَ: فَإِذَا مِتَّ فَاحْرِقُونِي ثُمَّ ذَرُونِي فَوَ اللَّهُ لئن قدر الله عليَّ ليعذبني عذاباً لا يعذبه أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، فَلَمَّا فَعَلُوا مَا أَوْصَاهُمْ بِهِ، ثُمَّ أَمَرَ اللَّهُ الْبَحْرَ أَنْ يَجْمَعَ مَا فِيهِ، وَالْبَرَّ أَنْ يَجْمَعَ مَا فِيهِ، وَأَحْيَاهُ اللَّهُ فَقَالَ لَهُ: مَا حَمَلَكَ عَلَيَّ مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: مَخَافَتُكَ يَا رَبِّ، قَالَ فَإِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَكَ». وهذا رجل يُشْكُّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ، كَمَا أَنَّ الْحَوَارِيِّينَ شَكُّوا فِي قُدْرَةِ اللَّهِ.

فهذه الأدلة تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُعَذَّرُ بِالْجَهْلِ، وَالَّذِينَ لَا يَقُولُونَ بِالْعَذْرِ بِالْجَهْلِ ليس لهم أدلة ناهضة، ثُمَّ بَعْدَ هَذَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالْأَسُودِ بْنِ سَرِيحٍ رضي الله عنه كَمَا فِي (مسند الإمام أحمد) أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه قَالَ: «أَرْبَعَةٌ يَخْتَبِرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْأَبْلَهُ وَالْأَصْمَ وَصَاحِبَ الْفِتْرَةِ - وَلَا أُسْتَحْضَرُ الرَّابِعَ -، فَيَقَالُ لَهُمْ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ - وَيُخْرَجُ لَهُمْ عُنُقٌ مِنَ النَّارِ - اقْتَحَمُوهُ، فَمَنْ اقْتَحَمَهُ مِنْهُمْ كَانَ بَرْدًا عَلَيْهِ وَسَلَامًا، وَمَنْ لَمْ يَقْتَحِمْهُ فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَنْتُمْ الْآنَ عَصَيْتُمُونِي فَأَنْتُمْ لِرُسُلِي أَشَدَّ عَصِيَانًا».

وَأَنْصَحُ بِقِرَاءَةِ مَا كَتَبَهُ الشَّيْخُ الشَّنْقِيطِيُّ رحمة الله فِي تَفْسِيرِهِ عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: 10]، أَوْ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: 110].

"فَبِمَا أَنَّ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ فَالْمُخَالِفُ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ لَكِنَّ الرَّاجِحَ أَنَّهُ يُعَذَّرُ بِالْجَهْلِ". انتهى.



والذي يهمني تقريره، أن الخلاف في المسألة بين أهل العلم واقع وحاصل، ردا على ما يُعلم من تجاوز بعضهم، وقوله بعدم الصلاة خلف العاذر، وهذا ناتج عن تكفيرهم للعاذر إحدائاً في دين الله ما ليس منه أسأل الله العافية.

فالنصيحة لطلاب العلم، ومن إليهم:

بعدم التجاوز في المسائل العلمية، والعملية لما يؤدي إليه من فتن وتجاوزات في المعاملات، والأحكام والله المستعان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي "الرد على البكري (٣/ ٧٣١)"

"فأنا بعد معرفة ما جاء به الرسول نعلم بالضرورة أنه لم يشرع لأمته أن تدعو أحدا من الأموات، لا الأنبياء ولا الصالحين، ولا غيرهم لا بلفظ الاستغاثة، ولا غيرها، ولا بلفظ الاستعاذة، ولا غيرها كما أنه لم يشرع لأمته السجود لميت ولا لغير ميت، ونحو ذلك بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله تعالى ورسوله، لكن لغلبة الجهل، وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين لم يكن تكفيرهم بذلك حتى يتبين لهم ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم مما يخالفه". انتهى

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ فِي "الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ١٠٤)":

"وأما الكذب والبهتان، فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر، ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان، الذي يصدون به الناس عن



دين الله ورسوله، وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم، الذي على عبد القادر،
والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما، لأجل جهلهم، وعدم من
ينبهم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، أو لم يكفر ويقاقل؟:
﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: 11]. " انتهى.

وأما ما يتعلق بالمذهب الصحيح في هذه المسألة

على أن من كان جاهلاً حقاً وقع عليه مسمى الجهل وحكمه ومن كان معرضاً
فليس بداخل في الجهل ولا في حكمه بل هو مشرك كافر بإعراضه عن تعلم
التوحيد والعمل به.

وملخص ذلك:

أن من أشرك بالله شركاً أكبر مما يخرج مثله من الإسلام صار مرتداً كافراً
ويستثنى من ذلك:

١- حديث عهد بإسلام.

٢- أو من كان في بادية لم يبلغه علم.

فالمسألة عائدة إلى ثبوت الجهل من عدمه فمن بلغته الدعوة، وأعرض عنها
فهذا ليس بجاهل، وإنما هو معرض، وهكذا من كان معرضاً عن العلم فلا يسأل
عن دينه، ولا يتعلم ما يجب عليه أن يتعلمه مع تمكنه من ذلك، فيبقى جاهلاً،
ويقع في بعض الشركيات بسبب هذا الجهل الذي منشؤه من الإعراض عن
العلم، فهذا جاهل حقيقة لكنه ليس معذوراً بجهله.

وأما من لم تبلغه الدعوة إما لحدائثة عهد بإسلام لم يتبين له خطأ ما وقع فيه،
أو في مكان لم يبلغه العلم، ولا يعلم أن هذا يخالف دين الإسلام، فهو معذور



**قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ فِي الرِّسَالَةِ
السادسة والثلاثين من مجموع رسائله:**

"فإن الذي لم تقم عليه الحجة هو الذي حديث عهد بالإسلام، والذي نشأ ببادية بعيدة، أو يكون ذلك في مسألة خفية، مثل الصرف والعطف، فلا يكفر حتى يعرف؛ وأما أصول الدين التي أوضحها الله وأحكمها في كتابه، فإن حجة الله هو القرآن، فمن بلغه القرآن فقد بلغته الحجة". انتهى.

وبنحو هذا قال شيخ الإسلام، وتكرر في الدرر السنية وغيرها، والله أعلم. وللشافعي رَحِمَهُ اللهُ كلام في المسألة ذكره الذهبي في السير، ولابن حزم في الفصل، وللنووي في شرح مسلم، ولابن قدامة في المغني، ولابن العربي نقله عنه القاسمي في محاسن التأويل، ولابن القيم في بدائع الفوائد، وللمعلمي في آثاره، ولابن عثيمين في تفسير سورة النساء، وفي الشرح الممتع على العذر بالجهل حتى تقوم الحجة.

وما أردت تقريره أن المسألة خلافية لا يتوسع في التبديع والتفسيق فيها ونبقى على أن من كفره الدليل كفرناه، ومن بدعه الدليل بدعناه، ومن فسقه الدليل فسقناه، ولا نتجاوز أحكام أهل العلم، ولنحذر مداخل الشيطان، وطرق أهل البدع من الخوارج والمرجئة، والله المستعان وعليه التكلان.



كتبه:

أبو محمد الزُّعْكَرِي

11 رجب 1444 هـ





القول الفصل

في

العذر بالجهل



القول الفصل في العذر بالجهل

أَقُومُ بِهَا مِنْ صَالِحِ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ
لَمُنْقَطِعٍ فِي حَالِ حِلٍّ وَمُرْتَحِلٍ
لِمَنْ كَانَ لِلشُّرْكَ الْمَحَقَّقِ قَدْ فَعَلَ
وَفِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ بِالْحَقِّ قَدْ نَزَلَ
وَيُظْهِرُ عَدْلَ اللَّهِ قُمْ حَقِّقِ الْجَمَلَ
لِقَوْمٍ طَعَوْا حَتَّى تَجِيءَ لَهُمْ رُسُلٌ (١)
وَإِظْهَارِ حَقِّ مَنْ يُعَانِدُهُ سَفَلَ
إِلَى نَارِ تَعْذِيبٍ وَلَيْسَ بِمُنْتَقَلٍ (٢)
تَبَارًا يَوْمَ الْعَرْضِ حُكْمٌ لَنَا نَقَلَ
فَخُذْهَا هُدَيْتَ الْخَيْرَ لَا تَبْتَغِ الْحَيْلَ
وَمَنْ لَمْ يُكْفِرْهُمْ فَحُكْمٌ بِهِ نَزَلَ
وَيُرْضَى بِطَاغُوتٍ فَبُعْدًا لِمَنْ سَفَلَ
شَهَادَةٌ حَقٌّ قَالَهَا دُونَ مَا خَجَلَ
فَكُفِّرْ بِهِ قَدْ قَامَ لَا تَبْتَغِي الْجَدَلَ
تَغَطَّوْا رِذَاءَ الْجَهْلِ لَمْ يَعْلَمُوا الْجَمَلَ
فَهَلَّا قَرَأْتَ النَّصَّ مِنْ غَيْرِ مَا جَدَلَ
يَقُولُ بِأَنْ يَذْرُوهُ فِي السَّهْلِ وَالْجَبَلِ
وَلَكِنَّهُ جَهْلٌ بِهِ يُعْذَرُ الزَّلْزَلُ
وَأَدْخَلَهُ الْجَنَاتِ مِنْ غَيْرِ مَا عَمَلٌ (٥)
بِبَادِيَةِ وَالْجَهْلِ فِيهِمْ وَمَا رَحَلَ

1- سَأَلْتُ إِلَهِي الْعَوْنَ فِي كُلِّ حَالَةٍ
2- وَأَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ إِنِّي بَعِيْرِهِ
3- وَهَذَا مَقَالٌ فِيهِ حُكْمٌ مُفْصَّلٌ
4- فَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ الْعَظِيمُ بِقَوْلِهِ
0- وَلَمْ يُنْسَخِ الْحُكْمَ الْمُبَيَّنَ مُطْلَقًا
1- فَمَا كَانَ تَعْذِيبٌ مِنَ اللَّهِ رَبَّنَا
7- لِتَبْلِيغِ دِينِ اللَّهِ قَطْعًا لِعُذْرِهِمْ
8- فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ كَافِرًا بِرَسُولِهِ
9- وَمَنْ لَمْ تَصِلْهُ دَعْوَةٌ كَانَ حَالُهُ أَخْ
10- بِمُسْنَدِ شَيْبَانَ إِمَامٌ قَدْ اهْتَدَى (٣)
11- وَكُلُّهُمْ فِي حُكْمِنَا صَارَ كَافِرًا
12- يُكْذِبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ وَرُسُلَهُ
13- وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَعْبُدُ اللَّهَ رَبَّنَا
14- وَلَكِنْ تَعَاطَى الشُّرْكَ وَالْكَفْرَ قَاصِدًا
10- وَأَحْدَاثُ عَهْدٍ يُعْذَرُونَ لِأَنَّهُمْ
11- دَلِيلٌ أَتَى فِي ذَاتِ نَوْطٍ (٤) بِلَا خَفَا
17- وَقَدْ أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ فِي قِصَّةِ الَّذِي
18- وَفِي قَوْلِهِ شَكٌّ بِقُدْرَةِ رَبِّهِ
19- فَتَابَ عَلَيْهِ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ
20- وَزِدْنَا هَذَاكَ اللَّهُ مَنْ كَانَ قَابِعًا



وَمَا كَانَ إِعْرَاضٌ عَنِ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ
فَحَازِرُ سَبِيلِ الشَّرْكِ شَرٌّ بِهِمْ نَزَلَ
يُسْطَرُّهُ أَهْلُ الْعُلُومِ وَمَنْ نَقَلَ (٧)
فَلَا تُنْكَرِ الْمَعْرُوفَ أَوْ تَتَّبِعِ الْهَزْلَ
بِاجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَصْلَحَ لِيَذَا الْخَلَلِ
وَتَكْفِيرُ أَهْلِ الْحَقِّ خَطْبٌ بِهِ جَلَلُ
سَبِيلِ خُرُوجِ فَاسِدِ يُورِثُ الْخَطْلَ

١١- وَمَا كَانَ يَوْمًا مُعْرِضًا عَنِ تَعْلِيمِ
١٢- فَكَفَرُ ذَوِي الْإِعْرَاضِ حُكْمُ إِلَهِنَا (٦)
١٣- وَخَلْفٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ فِي عُذْرٍ جَاهِلِ
١٤- لَنَا عَنْهُمْ خَيْرُ الْمَذَاهِبِ سَطَّرَتْ
١٥- وَأَصْلُ أَصُولِ الدِّينِ تَوْحِيدُ رَبَّنَا
١٦- وَتَكْفِيرُ أَهْلِ الْكُفْرِ حَقٌّ مُوَكَّدٌ
١٧- فَلَا تُكْفِرَنَّ مَنْ كَانَ بِالْحَقِّ مُؤْمِنًا



الحاشية

(١) ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ، وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ». أخرجه مسلم (١٥٣).

(٣) عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ سَرِيحٍ رضي الله عنه، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أَرْبَعَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَصَمٌّ لَا يَسْمَعُ شَيْئًا، وَرَجُلٌ أَحْمَقٌ، وَرَجُلٌ هَرِمٌ، وَرَجُلٌ مَاتَ فِي فِتْرَةٍ، فَأَمَّا الْأَصَمُّ فَيَقُولُ: رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامَ وَمَا أَسْمَعُ شَيْئًا، وَأَمَّا الْأَحْمَقُ فَيَقُولُ: رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامَ وَالصَّبِيَّانُ يَحْذِفُونِي بِالْبَعْرِ، وَأَمَّا الْهَرِمُ فَيَقُولُ: رَبِّي لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامَ وَمَا أَعْقِلُ شَيْئًا، وَأَمَّا الَّذِي مَاتَ



فِي الْفِتْرَةِ فَيَقُولُ: رَبِّ مَا آتَانِي لَكَ رَسُولٌ، فَيَأْخُذُ مَوَائِقَهُمْ لِيَطِيعَنَّهُ، فَيُرْسِلُ إِلَيْهِمْ أَنْ ادْخُلُوا النَّارَ". قَالَ: " فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ دَخَلُوهَا لَكَأَنَّتَ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا ».

رواه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني في (المسند) رقم (١٦٣٠١).

(٤) عَنْ أَبِي وَاقِدِ اللَّثِيِّ رضي الله عنه: « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا خَرَجَ إِلَى حُنَيْنٍ مَرَّ بِشَجْرَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ . يُعَلِّقُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ، هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: ﴿ اجْعَلْ لَنَا

إِلَهًا كَمَا لَهُمْ إِلَهَةٌ ﴾ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبَنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ». أخرجه الترمذي

(٢١٨٠) وأحمد (٢١٨٩٧).

(٥) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: « أَنْ رَجُلًا كَانَ قَبْلَكُمْ رَعَسَهُ اللَّهُ مَالًا، فَقَالَ لِبَنِيهِ لَمَّا حَضَرَ: أَيُّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرِ أَبٍ. قَالَ: فَإِنِّي لَمْ أَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ، فَإِذَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اسْحَقُونِي، ثُمَّ دَرُونِي فِي يَوْمِ عَاصِفٍ. فَفَعَلُوا، فَجَمَعَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ؟ قَالَ: مَخَافَتُكَ. فَتَلَقَّاهُ بِرَحْمَتِهِ ». البخاري (٣٤٧٨) ومسلم (٢٧٥٧).

(٦) ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُعْرِضُونَ ﴾ [الأحقاف: ٣].

(٧) وممن ذكر الخلاف في المسألة الإمام ابن عبد البر، والعلامة الشنقيطي، والإمام ابن عثيمين، وشيخنا العباد، وشيخنا الوادعي، وشيخنا الحجوري، وغيرهم رحم الله الجميع.



كتبه:

أبو محمد الزّعكري

القاهرة 10 رجب 1444 هـ

